الديماغوجية

رجاء الحوثي

بْدِ السَّلاَمِ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْقَوْلِ بِقَبُولِ الدَّعْوَى فِي الْمِثَالِ الأَخِيرِ، مَعَ مُخَالَفَةِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ لَهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ.

وَاسْتَدَلَّ الْفُقَهَاءُ عَلَى وُجُوبِ كَوْنِ الْمُدَّعَى بِهِ مُحْتَمَلاً فِي الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ بِاعْتِبَارِ الْعُرْفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ}.

وَمِمَّا وَرَدَ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: «مَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ سَيِّئٌ (1) فَفِي هَذَا دَعْوَةٌ إِلَى وُجُوبِ اعْتِبَارِ الْعُرْفِ السَّائِدِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لأَنَّهُمْ لاَ يَتَّفِقُونَ إِلاَّ عَلَى مَا يَرْضَاهُ اللَّهُ تَعَالَى.

وَيَرَى الْمَالِكِيَّةُ سَمَاعَ الدَّعْوَى إِذَا كَانَتْ بَيْنَ طَرَفَيْنِ لَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا تَعَامُلٌ وَلاَ خِلْطَةٌ، فَإِنْ أَقَامَ الْمُدَّعِي الْبَيِّنَةَ حُكِمَ لَهُ بِمَا ادَّعَى، وَإِنْ لَمْ يُقِمْ عَلَى الْبَيِّنَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَحْلِيفُ خَصْمِهِ، فَالتَّعَامُلُ وَالْخِلْطَةُ شَرْطٌ عِنْدَهُمْ فِي تَوَجِّهِ الْيَمِينِ عَلَى الْخَصْمِ عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ، وَذَلِكَ عَلَى قَوْلِ مَالِكٍ وَعَامَّةِ أَصْحَابِهِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ قَوْلِ ابْنِ الْقَيِّمِ مِنَ الْحَنَابِلَةِ.

لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّهُ لاَ يُشْتَرَطُ

الشَّرْطُ الثَّالِثُ::

57 - أَنْ يَكُونَ الْمُدَّعَى بِهِ حَقًّا أَوْ مَا يَنْفَعُ فِي الْحَقِّ، وَأَنْ يَكُونَ هَذَا الْحَقُّ قَدْ تَعَرَّضَ لإِضْرَارِ الْخَصْمِ.

فَقَدْ صَرَّحَ الْحَنَفِيَّةُ بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الدَّعْوَى أَنْ لاَ تَكُونَ عَبَثًا، (2) وَالْمَالِكِيَّةُ ذَكَرُوا صِيغَةً لِهَذَا الشَّرْطِ قَرِيبَةً مِمَّا سَبَقَ، فَاشْتَرَطُوا فِي الدَّعْوَى أَنْ تَكُونَ ذَاتَ غَرَضٍ صَحِيحٍ بِأَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَيْهَا نَفْعٌ مُعْتَبَرٌ شَرْعًا. (3) وَفُرُوعُ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا.

وَقَدْ وَضَعَ عُلَمَاءُ الْمَالِكِيَّةِ قَاعِدَةً عَامَّةً لِتَحَقُّقِ هَذَا الشَّرْطِ فِي الدَّعْوَى فَقَالُوا. بِأَنَّهُ لاَ يَتَحَقَّقُ إِلاَّ إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى بِهِ مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُدَّعِي لَوْ أَقَرَّ بِهِ خَصْمُهُ (4). وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الشَّرْطِ تُرَدُّ الدَّعْوَى فِي الْحَالاَتِ الآْتِيَةِ:

1 - إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمُدَّعَى حَقًّا، أَوْ كَانَ كَذَلِكَ وَلَكِنَّهُ حَقِيرٌ لاَ يَسْتَحِقُّ شَغْلَ الْقَضَاءِ بِهِ، وَمِثَالُ الأَوَّلِ أَنْ تَدَّعِيَ امْرَأَةٌ زَوْجِيَّةَ شَخْصٍ مَاتَ، وَلَمْ تَطْلُبْ فِي دَعْوَاهَا حَقًّا آخَرَ مِنْ إِرْثٍ أَوْ صَدَاقٍ مُؤَخَّرٍ، أَوْ كَمَنْ يَطْلُبُ إِلْحَاقَهُ بِنَسَبِ شَخْصٍ مَاتَ، وَلاَ يَطْلُبُ حَقًّا آخَرَ مِنْ إِرْثٍ وَنَحْوِهِ.

وَمِثَالُ الثَّانِي أَنْ يَطْلُبَ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ حَبَّةَ قَمْحٍ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الأَشْيَاءِ التَّافِهَةِ.

2 - أَنْ لاَ يَكُونَ الْحَقُّ الْمُدَّعَى مُخْتَصًّا بِالْمُدَّعِي، وَإِنَّمَا يَعُودُ إِلَى غَيْرِهِ، وَلَيْسَ الْمُدَّعِي نَائِبًا عَنْ صَاحِبِ الْحَقِّ.

3 - أَنْ لاَ يَكُونَ هُنَاكَ مُنَازِعٌ لِلْمُدَّعِي فِي الْحَقِّ الَّذِي يَطْلُبُهُ فِي دَعْوَاهُ، كَمَنْ يَرْفَعُ وَيَطْلُبُ فِيهَا الْحُكْمَ لَهُ بِالدَّارِ الَّتِي يَسْكُنُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنَازِعَهُ أَحَدٌ فِيهَا.

وَبِنَاءً عَلَى هَذَا الشَّرْطِ اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الدَّعْوَى أَنْ تَكُونَ فِيمَا يَلْزَمُ شَيْئًا عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى فَرْضِ ثُبُوتِ الدَّعْوَى (1). وَلِذَلِكَ لاَ تَصِحُّ الدَّعْوَى بِمَا يَكُونُ.

---

(1) حديث: «ما رأى المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئًا فهو عند الله سيئ. . . « أخرجه أحمد في المسند (1 / 379 - ط الميمنية) وحسنه السخاوي في المقاصد الحسنة (ص 367 - ط الخانجي) .

فِي تَوَجُّهِ الْيَمِينِ ثُبُوتُ خِلْطَةٍ وَهُوَ قَوْلِ ابْنِ نَافِعٍ، لِجَرَيَانِ الْعَمَلِ بِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعَمَلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ إِنْ خَالَفَهُ (1) .

الجزاء من جنس العمل

أحلام القبيلي

ظل النظام السابق 33 سنة وهو يسلخ النظام الأمامي ويجلده وينتقده ويسبه ويهجوه ويحمله كل مصائب البلد ولم يكن له شغل ولا عمل إلا الإمام وابن الإمام وحكم الإمام وظلم الإمام , و كيف انتصرنا على الإمام ودارت الأيام وسقط النظام , ليصعد نظام آخر لا شغل له وعمل إلا انتقاد النظام وسب النظام وتعليق كل مصائب البلد على شماعة النظام والجزاء من جنس العمل.

لكن يا جماعة بالله عليكم خلوا الهدار والداوية واعلموا أن أكبر شتيمة وتهمة ممكن توجهونها للنظام السابق أن تعملوا بصمت وتقدموا للبلد ما لم يقدمه «أما البقبقه مش حلا»

لماذا الإصلاح لا:

في كل بلدان الربيع العربي تربعت الجماعات الإسلامية على كراسي الحكم إلا في اليمن. أتعلمون لماذا؟؟ لأن الجزاء من جنس العمل

فلم يكونوا مضطهدين ولا ملاحقين ولا مبعدين بل كانوا من أركان النظام السابق ومن أكبر مؤيديه و داعميه ومشاركيه في الحكم والفساد ولذا هم اليوم الفرع الوحيد الذي فشل فيما حققه الإخوان في باقي الدول كانوا رجل في السلطة ورجل في المعارضة ولازالوا كما كانوا والجزاء من جنس العمل.

منهجنا المدرسي ومنهج أكسفورد

Ataqi2003@yahoo.com
بقلم/ عبدالإله تقي

اقتربت الامتحانات، وبدأ القلق وانكباب الطلاب على الكتاب.. ذلك الكتاب الوسيلة الأكثر أهمية لفهم الطالب ولمساعدة المعلم في تسهيل إيصال المعلومة للطالب.. لا أزال أتذكر أني كنت في فترة طويلة سابقة مولعاً باكتشاف أخطاء نحوية في الكتاب المدرسي.. يوم أمس فقط أثناء مذاكرتي لابنتيّ، اكتشفت سبب إحباط الطلاب من المدرسة وتسرب بعضهم الذي كان المنهج الدراسي أحد أسبابه في تقديري.. ولأني تركت مسئولية مساعدة أبنائي في المذاكرة بإدخالهم في مدرسة خاصة شهيرة وعالية الرسوم، فقد تضامنت قلبياً مع بقية أولياء الأمور الذين لم يستطيعوا إلحاق أبنائهم بمثل تلك المدارس وخاصة أولئك الأولياء ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

بالأمس طلبت مني ابنتي في الصف التاسع الاتصال بعمها المهندس الكهربائي ليشرح لها عمل الدينامو والموتور الكهربائي لأنها لم تفهمه في المدرسة.. استثقلت على أخي المجيء من مسافة بعيدة ووعدتها بشرح الدرس لها باستخدام الكتاب.. كانت المرة الأولى التي أمسك فيها بالكتاب المدرسي منذ سنوات، ورأيت أن كتاب العلوم لا يشرح أي شيء بل يقدم رسمتين للجهازين، يتبعهما 8 أسئلة مباشرة.. فقلت لنفسي "لا خوف من الفضيحة فسألجأ للمنقذ "جوجل" أكبر أستاذ في المعرفة" ووجدت أن جوجل ويوتيوب قد وقفا عاجزان عند 6 أسئلة.. سألتها أن تتأكد من ذاكرتها فأفادت أن معهم مدرس (مقفّل)، ولا يكتب شيئاً على السبورة بل يرسم الرسمة التوضيحية على السبورة ويشرح لفظياً فقط، ويكون من تغيب عن درس العلوم سيئ الحظ، كونه لن يتعلم الدرس الذي تم شرحه يوم غيابه أبداً.. فقلت لها أن تراجع نفسها فلعل معهم معمل يوجد فيه هذان الجهازان لترد عليّ بوجود أجهزة قليلة جداً وأكثرها لا تخص الصف التاسع (أتحدث عن مدرسة خاصة وشهيرة في أمانة العاصمة).. أقفلت في وجوهنا جميع الأبواب لأقول لنفسي "كم كنا محظوظين يوم كانت قنوات الاتصال معدومة أيامنا، وكم هي قلة الحظ لأبنائنا مع وفرة وسائل المعلومات والمعرفة الحديثة لديهم".

> "لا خوف من الفضيحة فسألجأ للمنقذ "جوجل" أكبر أستاذ في المعرفة"

في اليوم التالي، طلبت مني ابنتي الصغرى شرح بعض الدروس في التربية الاسلامية للصف الخامس، لأجد سؤالاً في الكتاب ص43 يروي حديثاً شريفاً شهيراً بشكل خاطئ حيث يقول السؤال، وضح معنى "ما نقصت صدقة من مال"!!! شككت في معلوماتي لأستغرب أن يكون علماء قد أخطأوا في هكذا حديث شهير جداً أو في مراجعته لأرى عدم وجود أي عالم ديني ضمن مؤلفي أو مراجعي الكتاب.. وما وجدته كان 13 معداً بين أستاذ دكتور وأستاذ الإضافة الى فريق مراجعة كامل برئاسة دكتور جامعي..!

أليس الأحرى بنا الاهتمام بإصلاح المنهج وتدريب المعلمين وجودة التعليم.. أليس الأحرى بوزارة التربية والتعليم ومركز تطوير التعليم وكافة الشركاء العاملين بتطوير التعليم إجراء اختبارات عملية على طلاب عالي ومتوسطي ومنخفضي الذكاء وتقييم النتائج علمياً ونفسياً، والالتفات الى العوامل النفسية الحادة للطالب وأولياء الأمور عندما يضعون منهجاً بهذا المستوى من الغموض والعبقرية..؟!!

نحو طريق ثالث حقيقي

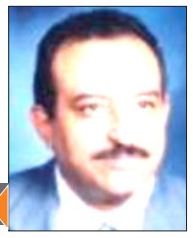

أحمد صالح الفقيه

الطريق الثالث الذي بشر به توني بلير عند وصول العمال إلى السلطة في بريطانيا منذ عقد، ثبت أنه كان زائفا، ولم يكن إلا عملية تجميلية للتاتشرية بأسوأ مظاهرها، ولذلك انضم إلى المحافظين الجدد وتبنى أجندتهم بالكامل.

وفي أحد أعداد مجلة النيوز ويك التي يرأس تحرير نسختها الدولية، كتب السيد فريد زكريا ما أسماه البيان الرأسمالي وقد احتل عنوان مقاله غلاف العدد كله للإيحاء بأهميته. وقد أثار المقال اهتمامي ولكن الخلاصة التي انتهى إليها كانت مخيبة للآمال في فكر جديد، فبعد أن أفرغ جهده في محاولة إثبات أنه ليس في الامكان أبدع مما كان، انتهى الى القول: " نحن في وسط أزمة كبيرة، واللائمة تقع على الجميع ويجب إصلاح الكثير من الأمور، بدءا من النظام الدولي وصولا إلى الحكومات الوطنية والشركات الخاصة. لكن في الصميم، هناك حاجة إلى إصلاح أعمق في داخلنا، وإلى تحكيم الضمير بكل بساطة. إن لم يبد الأمر صائبا، علينا ألا نفعله. هذا لن يعيد النمو أو يصلح العولمة أو ينقذ الرأسمالية، لكنه قد يكون خطوة صغيرة للتوصل إلى نظام سليم". وهذه دعوة أخلاقية تليق بإمام في مسجد أو كاهن في كنيسة.

من تجربة القرن الماضي ثبت أن الليبرالية السياسية ليست شرطا لليبرالية الاقتصادية ولا العكس، وإن كان تحقيق إحداهما يخلق المناخ المناسب لتحقيق الأخرى، فقد جرى إنجاز تنمية اقتصادية كبيرة في اليابان في ظل الحكم الاوتوقراطي المستبد قبل الحرب العالمية الثانية ضمن نظام السوق الرأسمالي، كذلك الحال في كوريا الجنوبية وتايوان والصين الشعبية في ظل أنظمة شمولية بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد أثبتت الأزمة المالية/ الاقتصادية العالمية، التي اندلعت في العام 2008 ولا تزال مستمرة، أن تمركز القوة السياسية والاقتصادية في أيدي القلة كان أحد أهم أسباب الأزمة؛ نتيجة لقيام القلة المسيطرة على الاقتصاد والمال بمنع أي توجه حكومي نحو مراقبة الأسواق المالية. كما أثبتت المغامرات العسكرية والحروب العدوانية إلى أي حد أسهمت سيطرة القلة من أصحاب المصالح على وسائل الإعلام في تضليل الرأي العام بشأن أهداف الحروب وأسبابها. وكان من المثير ملاحظة أن حرية وحيادية الإعلام الغربي في ظل الليبرالية السياسية لم تكن إلا خرافة. وأن الفرق بينها وبين الإعلام السلطوي للدول العربية هو أن هذا الأخير مشخصن الولاء يسبح بحمد الحاكم السياسي، بينما أجهزة الإعلام الغربية ولاؤها للنظام ومصالح الحاكمين كطبقة مالكة للثروة والقوة ولأجهزة الإعلام أيضا، أما السياسيون فهم عرضة للنقد الدائم الأمر الذي من شانه مراقبة أدائهم وضبطه لصالح طبقة أصحاب المصالح الحاكمة الفعلية.

لقد أثبتت التجربة التاريخية فشلا ذريعا للأنظمة الليبرالية السياسية والاقتصادية الشاملة في توقي الأزمات المدمرة، كما أثبتته لنظام رأسمالية الدولة الشامل من حيث العجز عن المرونة والإبداع. وقد دلت هذه التجارب على أنه من الضروري اتباع نظام هجين من الملكية العامة والخاصة في الاقتصاد. فالمصارف والخدمات الحيوية كالماء والكهرباء والصحة والتعليم، وكذا الموارد الطبيعية قطاعات لا يمكن تركها لتحكم الرأسماليين وشركاتهم، وإن كان من الممكن مشاركة القطاع الخاص فيها تحت رقابة وتنظيم قويين من قبل الدولة، وقد ثبت تاريخيا نجاح القطاع العام في إدارتها. وبالمقابل لا يمكن لأي تخطيط مركزي أن يستجيب لأذواق المستهلكين وتفضيلاتهم. وان القطاع الخاص وحده هو القادر على الإنتاج الناجح وإدارة المشروعات الناجحة في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمات باستثناء ما ذكر أعلاه. وذلك بالضبط سبب نجاح النموذجين الصيني والهندي.

> الليبرالية السياسية يجب أن تكون نهج الحكم ومنهجه، ولكن يجب منع أصحاب المصالح الخاصة من السيطرة التامة على وسائل الإعلام عكس ما هو عليه الحال في الغرب الآن

ومن جهة أخرى فإن الليبرالية السياسية يجب أن تكون نهج الحكم ومنهجه، ولكن يجب منع أصحاب المصالح الخاصة من السيطرة التامة على وسائل الإعلام عكس ما هو عليه الحال في الغرب الآن. وأعتقد أنه لابد من ظهور أشكال تعاونية لملكية أجهزة الإعلام من قبل منظمات المجتمعين المدني والسياسي، ويتم تمويلها جزئيا بالمال العام حيثما كان ذلك ضروريا ، حتى لا يكون صوت أصحاب الأموال من الشركات والأفراد هو وحده المسموع فينفرد بأسماع الجمهور وعقولهم.

هكذا يتضح ما جاء في مقالة ميلتون فريدمان عالم الاقتصاد والسياسة الكبير في القرن العشرين "الليبرالية" عندما كتب يقول:

«ركزت مجموعة من المفكرين الليبراليين وخاصة الاقتصادي الأمريكي هنري سايمون والنمساوي الأصل لودفيك فونميزس ونظيره فريدريك فونهايت على أن الصلة بين الليبرالية السياسية والليبرالية الاقتصادية قد تجري بصورة متعاكسة فقالوا: " وبالاستقراء نجد أن تحقيق الحرية السياسية يتطلب الحماية ضد تركيز السلطة، إنها تتطلب وجود توزيع مستقل للقوة إلى حد كبير، بينما تميل القوة السياسية بطبيعتها إلى التمركز. أما القوة الاقتصادية فإنها يمكن أن تكون غير ممركزة إلى حد كبير إذا تم تنظيمها في نظام سوق غير مشخصن، ولذلك يمكن للقوة الاقتصادية أن تصبح معادلاً مستقلاً للقوة السياسية. أما إذا أصبحت كلتا القوتين السياسية والاقتصادية في نفس الأيدي، فإن حماية الحريات السياسية ستكمن في حسن نية من بأيديهم السلطان، وهو مناخ ملائم للاستبداد بالنظر إلى التأثير المفسد للقوة وإلى المواهب التي تسعى للبقاء السياسي».